

## بين التسامح والتفاهم

### ■ عبد الرحمن السالمي

بدأت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العُمانية بالتخطيط لإصدار مجلةٍ متخصصةٍ تُعنى بالتجديد في الدراسات الإسلامية عام 2000م. ثم وقعت كارثة عام 2001م التي أساءت لعلاقات المسلمين والعرب بالعالم، وحوّلت الإسلام إلى مشكلةٍ عالمية. ولذا فعندما صدرت المجلة أخيراً عام 2003م تحت اسم: التسامح؛ فإنّ هموماً أخرى أُضيفت إلى النزوع التجديدي والنهضوي الذي خططنا له من قبل.

كان الهمُّ الأولُ إذاً التجديد في الدراسات الإسلامية ومن ثلاث نواحٍ: ناحية إعادة قراءة التاريخ الفكري والكلامي والاجتماعي القديم الذي سيطرت على مجالاته كلّها قراءاتٌ أصوليةٌ وتأصيليةٌ حديثةٌ ومُعاصرة. ونعني بذلك أنّ تلك القراءات اتجهت لفرض تأويلٍ واحدٍ للأصول في القرآن والسُنّة، وفي النتاج التراثي القديم حول القرآن والسُنّة. وهذه الصورة غير صحيحةٍ بالطبع؛ فإنّ الأزمنة الوسيطة شهدت

■ رئيس التحرير. والمداخلة محاضرةً أقيمت في منتدى عالمي.



مدارس متعددة في التفسير القرآني، وفي علم الكلام، وبخاصة في الفقه الإسلامي. ولا شك أن المتغيرات الحديثة والمعاصرة تفرض إعادة النظر للمراجعة والتمحيص. بيد أن الوعي النقدي - الذي تضمن إيجابيات كثيرة - ركز أيضاً من جانب بعض دُعاة التأصيل (أي العودة إلى الأصول دون سواها) على فكرة أن ثوابت الدين لا تحتل التعدد حتى وإن جرى ذلك قديماً. لقد سيطرت الفكرة القائلة بأن التفكير الإسلامي التقليدي شهد ويشهد انحطاطاً، ولا بُد من الخلاص منه كله. وهكذا فقد اقترنت فكرة الخروج من الانحطاط والتراجع، بالفكرة الأخرى القائلة بأنه لا بد من التماس اليقين في المذهب الواحد والأوحد ذي الطابع الطهوري واليقيني. ولكي نتعرض لهذه المسألة بالنقد ونزحزح الدوغماتيات التي بدأت تسود، فقد استكتبنا للمجلة باحثين متمكنين، وآخرين من الشباب المجدد وغير الدوغمائي. ولم نراع في النشر أو عدمه - وبتوجيه من معالي الشيخ الوزير - غير الشروط الأكاديمية المعروفة. ويمكن القول: إن نصف كتاب المجلة تقريباً هم ممن برزوا معها؛ إذ عرف القراء العرب والمسلمون نتاجهم الأكاديمي من خلال مجلة التسامح على وجه الخصوص. ولو تأملنا مفهوم «التجديد» لهذه الناحية لوجدنا أن القراءات الأخرى التي نقصدها لم تعن الشذوذ، أو الغرق في النواظر والمفردات. وفي الوقت نفسه لم تنتكر للقديم لأنه قديم؛ بل اعتبرنا التاريخ الفكري الإسلامي تاريخاً ثقافياً يجري التجديد من داخله، وبالتواصل مع الخارج الفكري والثقافي العالمي. فالتقليد لا ينبغي التنكُّر له - كما سبق القول - لأنه قديم، كما لا ينبغي الخضوع له على أساس أنه جزء من الاعتقاد الديني. أمّا نفيُّه بحجة العودة مباشرة إلى الأصول الأولى فهو أمرٌ شديد الخطورة؛ لأنه يتجاهل جهوداً وتجارب ضخمة في القراءة والفهم والتأمل. وكما سبق القول أيضاً فإنَّ الهجمات على التقليد باسم فتح باب الاجتهاد والتجديد، أدت إلى ضعفه وانهيائه، وحلول اتجاهات متشددة وأوحدية محلّه. ولذا فالذي يمكن قوله أن ما قام به كُتّاب

المجلة لهذه الجهة وخلال عشر سنواتٍ، يمكن أن نُطلق عليه اسم: «تجديد التقليد» بحسب تعبير هوبزباوم.

أمّا الناحية الثانية من منهج التجديد لدى مجلة التسامح، فيتعلّق بأمرين اثنين: الإفادة من الفكر العالمي للتجديد في المناهج والموضوعات، والإفادة من دراسات وتجارب علماء الدين المعاصرين بالغرب في زمن «عودة الدين» بحسب تعبيرهم. أمّا الأمر الآخر فيتعلق بعنوان المجلة وهو التسامح. في مجال الإفادة من الفكر العالمي، أصغينا في محاور المجلة أو أجزائها الرئيسية إلى المطروح في الساحة العالمية

في مجال الإفادة من الفكر العالمي، أصغينا في محاور المجلة أو أجزائها الرئيسية إلى المطروح في الساحة العالمية من موضوعات تتجاوز اهتمامات الإعلام ووسائل الاتصال، لتصبح محدداً لمعالم التغيير ولتستجديات العالم والعصر

من موضوعاتٍ تتجاوز اهتمامات الإعلام ووسائل الاتصال، لتصبح محدداً لمعالم التغيير ولتستجديات العالم والعصر؛ مثل حقوق الإنسان، ومواثيق الحقوق، وقضايا العدالة والسلام، والعلاقات بين الأمم والحضارات. واتخذت العلاقات بين الأديان منزلةً بارزة في تأمل كتاب المجلة. وفي هذا المجال استكتبنا عشرات الأساتذة الغربيين من أوروبا وأميركا في تخصصات فلسفة الدين واللاهوت والأخلاقيات والعلوم السياسية. وكان المقصود

من وراء ذلك إكساب شباننا القدرة على التواصل مع التيارات الفكرية الجادة في الغرب في المسائل الدينية والفكرية والثقافية. وقد كان الأساتذة هؤلاء - ولا يزالون - يتحدثون في المجلة في ثلاثة اتجاهات: دراسة تجربة ومسيرة أديانهم وبلدانهم وعلاقات الدين بالدولة عندهم، أو الآراء الجديدة التي يعتنقونها بشأن العلاقات الممكنة بين المسيحيين والمسلمين أو بين المسلمين والغرب اليوم، أو إمكانيات التجديد في اللاهوت وفلسفة الدين في ضوء «عودة الدين» إلى التأثير القوي في المجتمعات والدول والعلاقات الدولية ومسائل القيم. وقد تطورت لعددٍ من هؤلاء الأساتذة علاقاتٌ بسلطنة عُمان وبوزارة الأوقاف والشؤون



الدينية، فهي تتعاون معهم منذ سنواتٍ إمّا في مجال المشروعات المشتركة أو في الكراسي التي أنشأها جلاله السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - في جامعاتٍ عالمية.

ونصل إلى المجال الخاص بمجلة التسامح اسماً ومضموناً. فقبل هجمات 11 سبتمبر لم تكن العلاقات حسنةً بين المسلمين والمسيحيين أو بين المسلمين والغرب الأوروبي والأميركي. ثم جاءت هجمات القاعدة، وما تلاها من احتلالٍ لأفغانستان والعراق، فأدّى ذلك إلى ما يُشبهه القطيعة أو الصراع بين الطرفين أو الأطراف. وقد كانت لتلك الأحداث العاصفة آثارها في السلوك وأكثر وأكبر من ذلك في الأفكار والتوجهات. نحن معتادون في عُمان على التعدد الديني في التجربة والعيش وفي ظل نهضة جلاله السلطان الترموية والإنسانية. وبالطبع لم يكن طموحنا وسط تلك الظروف يصل إلى حدّ الاعتقاد بأننا نستطيع إخماد ذاك الصراع الفكري، ولا أردنا الدخول في «حرب الأفكار» التي دعا إليها بعض السياسيين الغربيين. إنما أردنا فتح نافذةٍ تكسّر من استعلاء جدار الفصل المسدود. وقد أتحنّا من خلال مجلة التسامح الفرصة للمفكرين الغربيين والعرب للتواصل فيما بينهم من أجل الحوار والتلاقي. يبيد أنّ هدفنا إضافةً لذلك كان تعريف جمهورنا المحبّط بأجواء أخرى غير أجواء المواجهة. ولذلك طوّرت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية برنامجاً سنوياً لدعوة عشرات المفكرين والسياسيين واللاهوتيين الأوروبيين والأميركيين. وكان هؤلاء يأتون إلى عُمان فيلقون محاضراتٍ أمام الجمهور العُماني، ويتناقشون معه، ثم ننشر تلك المحاضرات في مجلة التسامح. ونحن نقدر الآن - وقد بدأ البرنامج منذ عام 2002م - أنّنا صنعنا أصدقاءً لعُمان وللعرب في الغربيين الأوروبي والأميركي. كما أنّ جمهور المثقفين العُمانيين أفاد كثيراً من وجهات النظر المتعددة؛ مما نفى الانطباع بوجود السور العالي بين المسلمين والعالم.

هناك حاجةٌ ملحةٌ إذًا - لاستعادة التوازن وبعض الثقة - إلى تسامحٍ متبادلٍ وتفهمٍ متبادلٍ. ونريد أن يركز ذلك على مقارباتٍ جادةٍ، وليس

على مجاملات. ونحن في مجلة التسامح لا ننتظر آثاراً أو نتائج عاجلة؛ لأننا لا نمارس عملاً سياسياً، بل هو جهدٌ فكري وثقافي وتواصلي من خلال القيم الدينية والحضارية التي تعتنقها الأطراف المتحاورة، وتسعى للتلاقي على أساسٍ منها. وقد أخذ علينا بعضُ المُتابعين أننا ننتقل من مفهوم التسامح وهو مفهومٌ أوروبي ابتدعه جون لوك Locke، وكان يعني به التسامح الذي ينبغي أن يسود بين الكاثوليك والبروتستانت. وهذه الحالة ليست موجودةً عندنا بل هي تابعة لظرف تاريخي أوروبي أو غربي. والمصطلح أوروبيٌّ بالفعل، لكنّ المشابهات

**نحن في مجلة التسامح لا ننتظر آثاراً أو نتائج عاجلة؛ لأننا لا نمارس عملاً سياسياً، بل هو جهدٌ فكري وثقافي وتواصلي من خلال القيم الدينية والحضارية التي تعتنقها الأطراف المتحاورة**

موجودة. فهناك صراعاتٌ بداخل المجتمعات العربية والإسلامية ذات خلفية دينية، وهناك عدمُ تسامح في العلائق بين المسلمين والغرب، وأحياناً بين المسلمين والمسيحيين. ولذلك فالمصطلح وممارساته ليس صحيحاً فحسب؛ بل هو ضروريٌّ؛ لأنه يشكّل خطوةً واسعةً في اتجاه قبول الآخر. وهذه القضية موجودةٌ في مجتمعات المسلمين الجديدة، حيث يشعر ذوو الاتجاه الديني والثقافي

المختلف بضغطٍ شديدة، ويكونُ على المسلمين أن يتفهموا هذه الهواجس والتشكّكات، وأن يسعوا من جانبهم لاستحداث وعيٍ بالتعدد والاعتراف، ونحن نعتقد أنّ هذا الوعي حاضر وإنّ أضعفت من تأثيراته حروب العسكر والحضارات. لقد أحصيتُ عدد المقالات المنشورة في المجلة والتي تحمل عنوان التسامح، فوجدتها اثنتين وعشرين في الأعداد الأربعين؛ بيّد أننا - بالإضافة لتلك المقالات - نظمنا عدداً من المحاور، التي تُطلُّ كلها على موضوع التسامح. هناك ضرورةٌ للتسامح في الدين والعيش والأوطان. وهناك ضرورةٌ ثقافيةً وإنسانيةً لتكون هذه القيمة قويةً وحاضرةً في خطابات المسلمين وعيشتهم. ونحن نعتقد أنّ هناك اهتماماً حقيقياً بهذه القيمة في مجالنا الديني، بدليل المقالات التي



لا تزال تأتينا من الكُتّاب العرب عن مقولة صراع الحضارات وضرورة تجاوزها أو دحضها.

ولنعد إلى الناحية الثالثة من نواحي التجديد ومناهجه وموضوعاته؛ فقد أردنا الإسهام في وزارة الأوقاف بالتجديد الفكري والحضاري لرجال وسيدات المؤسسات الدينية، وللدعاة المسلمين بشكل عام. هناك فكرة سائدة لدى المسلمين أنه ليس في الإسلام رجال دين، ويُقصد بذلك أنه ليس لدى أكثرية المسلمين هرمية دينية تهب رجل الدين سلطات على أرواح المؤمنين وأجسادهم. وهذا صحيح إنما إلى حد ما؛ فهناك آلاف الشبان والشابات نذروا أنفسهم للدعوة وخدمة الناس بالهداية، ولكي لا ندخل في الجدل النظري، نقول: إن العالم المسلم تملك تقليدياً ملفات: التعليم الديني، والفتوى، وقيادة العبادات، والإرشاد العام. وفي كل هذه المهام يحتاج علماءنا إلى الاجتهاد والتجديد وفتح الأفق لتفكير آخر ينبغي أن يكونوا هم الأقدر على نشره. فهم لا يمتلكون سلطاناً لاهوتياً، بل يملكون العلم والمعرفة بالدين، وهم يفرغون أنفسهم له. ونحن نقصد هنا بالضبط التعليم والفتوى والإرشاد العام. فهذه مجالات تؤثر جداً في الشباب، ويكون على العالم أن يعتصم بعلمه وبإحساسه بالمسؤولية عن تنشئة الأجيال. ولم يعد من الممكن القيام بالتعليم الديني بطرائق مجدية إلا بتغيير البرامج وتطوير ثقافة المعلمين وتدريبهم. والأمر ذاته أو أكثر في مسائل الفتوى، أو الرأي الديني الذي يستفتي فيه الناس العالم في القضايا اليومية والأخرى الكبيرة والعامّة. ففي حين يحتاج المفتي إلى العلم بالفقه التقليدي؛ فإنّ المشكلات العصرية في المجتمعات تحتاج إلى الثقافة الجديدة؛ لكي تأتي الإجابات ملائمة وبنّاءة. وقد أعطينا مساحةً كبيرةً للمهمة الرابعة من مهام العالم المسلم وهي الإرشاد العام. فالمجتمعات الإسلامية تشهد متغيرات كثيرةً وصراعاتٍ جمة بين توجهات دينية وثقافية متنافسة أو متصارعة. ويكون على أهل العلم الديني أن يُلّموا بأساسيات العصر والمذاهب الفكرية والدينية السائدة؛ لكي يستطيعوا توجيه الناس الذين يحضرون إلى

المسجد والمنتدى العام، إلى «النهج الوسطي» الذي اصطلح عليه علماء المسلمين في الأزمنة الحديثة. والنهج الوسطي يعني الإسهام في الوعي بالاستقرار والتلاؤم والعيش بسلام مع النفس والآخر بالداخل الاجتماعي والخارج العالمي. وليست مجلة التسامح مجلةً تعليميةً بالمعنى التقني؛ لكن هناك ضروراتٌ لتجديد ثقافة العلماء المسلمين؛ لكي يستطيعوا القيام بالمهامّ الموكولة إليهم والتي صارت الحاجة إليها ملحةً بسبب المنافسة الشديدة التي تتعرض لها المؤسسات الدينية من جانب الدعاة الجدد، ودعاة المحليات، والفوضويات الراديكاليات. والطريقة التي

**مجلة التسامح ليست  
مجلةً تعليميةً بالمعنى  
التقني؛ لكن هناك  
ضروراتٌ لتجديد ثقافة  
العلماء المسلمين؛ لكي  
يستطيعوا القيام بالمهامّ  
الموكولة إليهم والتي  
صارت الحاجة إليها ملحةً**

أسهمت بها المجلة في هذا الأمر تتمثل في نشر دراساتٍ كثيرةٍ في التجديد الفقهي والديني، كما تتمثل في إيضاح مهامّ المؤسسة الدينية، والإمكانات التي ينبغي أن تتجدد للقيام بها. ومن المعروف عندنا أن وزارة الأوقاف هي المسؤولة عن الملفّ الديني. وهي تُصدر نشراتٍ بشأن التدريب وما شابه. أمّا مجلة التسامح فإنها أسهمت وتُسهّم في تجديد دور المؤسسة بالتلاؤم مع مسألة

«عودة الدين» والفُرص والتحديات والمشكلات التي يقتضيها ذلك الحضور البارز.

ولتلقت بعد هذه العُجالة في - شؤون التجديد وضروراته - إلى قراءة الموضوعات والملفات المهمة التي عالجتها المجلة أو دخلت فيها ولا تزال. في المجلة ستة أبواب وأحياناً سبعة؛ لكن هوية كل عددٍ تتحدد من خلال المحور الذي هو موضوع العدد. وهكذا فقد مرت المجلة خلال عشر سنواتٍ بأربعين محوراً، وتتصدر المحور في العادة آية قرآنية، ثم يجري تقديم المحور في مقالةٍ لرئيس التحرير، ثم تأتي مقالاتُ المحور وهي تقع بين عشر وثلاث عشرة مقالة. وهُمها على تنوعها كما سبق القول التجديد في الخطاب، وبناء النُخب الأكاديمية المنفتحة، والإسهام



برؤيةٍ جديدةٍ للعالم في مجالنا الحضاري. وفي ضوء هذه الأهداف، دخلت المجلة في عدة ملفّاتٍ مهمةٍ تتناول من جهة ضرورات التجديد وتوسيع الرؤية، كما تتناول التآزم في مجالنا الحضاري ومن ضمن ذلك العلاقات بين الدين والدولة، وتتناول ثالثاً العلاقات مع الأديان والحضارات من خلال القيم المشتركة، وتتناول رابعاً شروط النهوض وإمكانياته، وتتناول خامساً التفكير في إمكانيات النهوض بالمؤسسات الدينية، وإيجابيات ذلك في مجال الاستقرار الديني. وتتناول سادساً التفكير بالحاضر والمستقبل من خلال استقراء تجربتنا التاريخية، والموقعين العربي والإسلامي في العالم المعاصر.

ولستُ أقصدُ هنا إلى الاستقصاء والاستيفاء. لكنني أنظر إلى هذه الموضوعات الستة على أنها جوامع كبرى أو أفاق لمنهج التجديد. ولذا فسأبدأ بالملفّ الأول: التجديد باتجاه توسيع الرؤية. وقد ذكّرتُ من قبل أنّ المحاور التي استكتبنا لها عدّت التجديد تجديداً في الرؤية والمنهج والواقع. ومن ضمن التجديد إعادة قراءة التاريخ الديني والثقافي لسببين: تصحيح العلاقة بالتقليد، والتصدي لتحديات وأخطار الأصوليات والقراءة الأوحدية التي تحاول فرض نفسها في الزمن الحاضر. وقد قدم كُتّاب المجلة عشرات المقالات داخل المحاور وخارجها في تجديد القراءة، وفي استكشاف إمكانيات قراءة جديدة، وفي الاستعانة بالقراءات الغربية للإسلام وتجربته التاريخية والحضارية. كما كتبوا كثيراً في مواجهة التشدد في قراءة التجربة التاريخية، وفي مقارنة الحاضر. وهناك نقطتان بارزتان ظهرت في مجالي توسيع الرؤية، والتثقيف الديني. في المجال الأول كانت هناك المقارنات المستمرة بين الحضارات ودور الدين فيها. فهناك تجاربٌ حضاريةٌ عالميةٌ والحضارةُ الإسلامية التي لعب فيها الدينُ دوراً أساسياً لا تختلف كثيراً عن التجارب الأخرى الناجحة. ولذا فإنّ المقارنة أو المقارنات كان غرضها أسننة الحضارة الإسلامية والابتعاد بها عن نزعات التفرّد والتعظيم. وفي المجال الثاني من مجالي توسيع الرؤية جاءت القراءات



المستفيضة في التجريبتين الوسيطتين في الوضع الإسلامي: التجربة الفقهية والتجربة الكلامية أو اللاهوتية. فهناك عشرات المقالات التي تهتمُّ بالاجتهاد الفقهي، وبدور الفقيه في الحضارة، وعلاقات الفقيه بالسلطات والمجتمع. وهناك مقالاتٌ أقلُّ عن التجربة الكلامية لكنها ملحوظة. وبخاصةٍ ما تعلق منها بالقضايا الرئيسية في علم الكلام ما بين: العدل بعد التنزيه عند بعض المدارس، والرحمة في تياراتٍ كلاميةٍ أخرى بعد التوحيد.

أمَّا الملفُّ الآخرُ المهمُّ والبارز والذي تكرر في عدة أعدادٍ ومحاوِر، فهو ملفُّ العلاقات بين المسيحية والإسلام قديماً وحديثاً. وقد ابتعدت

**لقد قدم كُتَّابُ المِجْلَة  
عشرات المقالات داخل  
المحاوِر وخارجها في  
تجديد القراءة، وفي  
استكشاف إمكانيات قراءة  
جديدة، وفي الاستعانة  
بالقراءات الغربية  
للإسلام وتجربته  
التاريخية والحضارية**

الدراسات عن الاختلافات اللاهوتية والتاريخية، وركّزت على مقولة الديانات الإبراهيمية، وعلى القيم المشتركة بين ديانات التوحيد في الأزمنة الحديثة. وقد كان معالي الشيخ وزير الأوقاف والشؤون الدينية قد ركّز في إحدى مداخلته في الأعداد الأولى من المِجْلَة على قيمتي العدل والأخلاق، والتي ينبغي أن يحصل التعاونُ من خلالهما، ثم دخلت قضية الأخلاق العالمية التي أَلَّفَ فيها البروفسور Hans Küng، ثم تطور الأمر إلى مناقشاتٍ مستفيضةٍ في

أطروحة جون رولز المشهورة في كتابه: نظرية العدالة، وبذلك اتّسعت المساحة إلى التلاقي بين المنظومات القيمية والفلسفية في الأزمنة المعاصرة. وتداخلت هذه القضية مع قضيةٍ أخرى تتصل بمقولة: عودة الدين؛ فكتب فيها كثيرون من الأساتذة المسلمين والغربيين الذين ترجمت المِجْلَة مقالاتهم ومحاضراتهم ونشرتها. وكان الهَمُّ من وراء ذلك كلّهُ التأمُّم الحضاري الحاصل في المجال الإسلامي، والذي أثار سلباً في علاقات المسلمين بغيرهم. وقد تنوّعت الآراء في هذا الأمر، وكيف يمكن الخروج منه؛ وبخاصةٍ أنّ المتشددّين الذين مارسوا العنف



ويمارسونه في المجالين العربي/ الإسلامي، والعالمية صيِّروا الإسلام مشكلةً عالمية. وفي ظلِّ حقائق عودة الدين إلى المجالين الخاصَّ والعامَّ، لم يعد سهلاً على المسلمين وغيرهم عدُّ العلمنة الراديكالية حلاًّ يمكن الأخذُ به وبخاصةٍ في المجال الإسلامي.

وكان الملفّ الثالث من حيث كثرة الورد هو ملف العلاقات بين الدين والدولة في المجالين الغربي والإسلامي؛ فقد اختلفت التجارب العالمية بشأنه، بين الفرنسيين ومن ورائهم الأوروبيون الآخرون والذين يرون في الدين خطراً على الدولة أو إدارة الشأن العام. أمّا في المجال الإسلامي - وسط ظواهر ومظاهر «عودة الدين» - فإنّ كُتّاب مجلة التسامح رأوا أنّ العلاقة بين الدين والدولة عند المسلمين انتقلت من حالة التشابك في الأزمنة القديمة، إلى حالة الاشتباك في الأزمنة الحديثة والمعاصرة. ويرجع ذلك إلى أنّ الملفّ الإسلامي تولّته في العقود الأخيرة جماعات حزبية أرادت من خلاله الوصول للسلطة رابطةً الشرعية الدينية بها. ويأتي النموذج الأميركي (وهو بعكس النموذج الفرنسي)؛ لأنه يرى أنه يجب حماية الدين من الدولة وليس العكس. ولذلك عرض الأساتذة الأميركيون المسألة في إطار عرض الأمر عندهم من جهة، وتوجيه نظر المسلمين إلى المخرج أو الحلّ الممكن. وقد ذهب بعض الباحثين العرب إلى أنّ هذا الحلّ غير ممكن الآن على الأقل؛ لأنّ الجماعات الحزبية تريد الاستيلاء على السلطة السياسية باسم الدين وليس العكس. ورغم كثرة المُداخلات والمقالات في طرح هذه الإشكالية؛ فإنّ حقائق الاشتباك لا تزال قائمةً وما أمكن التخفيف من حدّتها حتى في البلدان التي وصلت فيها الأحزاب الإسلامية إلى السلطة. ولذلك كان هناك مَنْ رأى حلولاً باسم الإصلاح أو باسم النهضة؛ بينما رأى آخرون ضرورة تقوية المؤسسات الدينية وليس إقصاءها أو إضعافها.

وفي الملفّ الرابع من حيث كثرة الورد كانت هناك مداخلات في مجال الفلسفة السياسية، فقد رأى بعض الباحثين بالمجلة أنه في مجال

الفلسفة السياسية فإن إدارة الشأن العام تتصل بالأخلاق. ورأى آخرون أنّ السياسة فنُّ الممكن، والأخلاقيات مجالها الواجب، ولذلك قد لا يتلاقى الأمران. في حين ذهب باحثٌ ثالثٌ إلى أنّ الديني والأخلاقي من طينةٍ واحدةٍ، وإذ تآزرا فإنّ المجال السياسي يمكن أن يكون الثالث من حيث التجاور والتحاور.

في العدد الثلاثين من مجلة التسامح، ارتأت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية تغيير اسم المجلة من التسامح إلى التفاهم؛ ولذلك فقد جاء العدد رقم 31 يحمل محوراً جديداً عنوانه: من التسامح إلى التفاهم.

**في العدد الثلاثين من مجلة التسامح، ارتأت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية تغيير اسم المجلة من التسامح إلى التفاهم؛ ولذلك فقد جاء العدد رقم 31 يحمل محوراً جديداً عنوانه: من التسامح إلى التفاهم**

فالتسامحُ فلسفتهُ الخروجُ من النزاعات باسم الدين أو باسم القومية، أمّا التفاهمُ فهو بيئةُ الحوار البناء الذي يؤدي للاعتراف. وعلى هذا فقد كان هناك من اقترح للنقاش تداولية هابرماس التي لاحظ عليها تلميذه هونيت أنه لا بد من تجاوزها بالتفاهم في الطريق إلى الاعتراف. وقد وقعت الأعداد العشرة من العدد الحادي والثلاثين إلى الأربعين في خضمّ حركات التغيير العربية، والتي طرحت ثلاث إشكاليات: إشكالية الحرية، وإشكالية الحكم الصالح، وإشكالية إسهام الدين في التغيير.

بيد أنّ الصراعات الإثنية والمحلية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط أوقفت زخم الثورات لتظهر على السطح ظاهرة الإسلام السياسي التي فرضت إشكاليةً من نوع جديد هي دولة الدين، وهل يكون التسييس خطراً على الدين أم على الدولة أم على الأمرين معاً. وقد كان هناك من قال: إنّ الإشكالية لا تنحلُّ بالاشتباك الذي هو أمرٌ واقع يتدمر منه الجميع، المطلوب صون الدين من التسييس، والإدخال في عمليات الصراع على السلطة.



لقد أردنا توسيع دائرة الإفادة من المجلة، فصرنا نترجم المقالات المهمة طوال العام (= أربعة أعداد) إلى الإنجليزية. وقد صدرت حتى الآن من هذه المختارات عشرة أعداد، وقد لقيت نجاحاً في أوساط القراء من غير المسلمين، ورأى فيها أحدهم ظاهرةً جديدةً في مجال الفكر العربي والانتماء الإسلامي.

لا تزال مجلة التسامح / التفاهم - بعد مضيّ عشر سنوات على صدورها - مزدهرةً وفارضةً نفسها في المجالات الدينية والثقافية والفلسفية. وقد أردتُ من وراء هذه الكتابة أن أقدم التجربة التي ترى أنّ المجلة هي حوارٌ مستمرٌّ باتجاه التفاهم والمعرفة والتعارف والاعتراف.